

محاضرة (2)

نظرة على المفاهيم والمبادئ والفروض والمحددات المحاسبية (الإطار الفكري للمحاسبة)

تقوم المحاسبة على مجموعة من الفروض والمبادئ والمصطلحات والمحددات وفيما يلي نتناول ذلك بشيء من التفصيل:

* أولاً: الفروض المحاسبية الأساسية Accounting assumptions:

يعرف الفرض بأنه التكهن بالحلول الممكنة لحل مشكلة ما عن طريق التجربة أو المشاهدة. وتتمثل الفروض المحاسبية في الآتي:

1. فرض الوحدة المحاسبية (الشخصية المعنوية) The Accounting Entity Assumption
من وجهة نظر المحاسبة، تعامل كل وحدة اقتصادية على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن الوحدات الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة استقلالاً تاماً عن مالكيها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. ويمثل هذا الافتراض محور الاهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي. ولذلك فكل وحدة اقتصادية سجلاتها المحاسبية، ونظامها المحاسبي من تحديد، وقياس، وتسجيل.

2. فرض الاستمرارية Concern Assumption
يقصد بالاستمرارية أن الوحدة الاقتصادية وجدت وتستمر وأن الوحدة الاقتصادية مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفي لإنجاز تعهداتها الموجودة، في ظل غياب دليل موضوعي على عكس ذلك. وترتيباً على ذلك يتم تقييم الموجودات على أساس التكلفة التاريخية ويتم تجاهل قيم التصفية للموجودات والمطلوبات وآثارها على الدخل، فضلاً عن أن التمييز بين الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الأجل والمطلوبات طويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ استمرارية الوحدة الاقتصادية.

3. فرض وحدة القياس النقدي Monetary Unit. Assumption
لا بد من استخدام صيغة مفهومة لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند تسجيل أو تبليغ تلك المعلومات، وهذا بالضرورة أدى إلى مفهوم الوحدة النقدية أو القياس النقدي، والذي يعني أن المحاسبة المالية تقوم بقياس الموارد (الموجودات) والتعهدات (المطلوبات) والتغيرات فيها (الدخل) في شكل وحدات نقدية باعتبار أن النقود تعتبر وحدة قياس منطقية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.

4. فرض الفترة المحاسبية (الدورية) Time- period assumption (periodicity)
لكي يتم قياس نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية بدقة تامة فإن الأمر يستلزم الانتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه الوحدة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يعد غير منطقي أو عملي نظراً للحاجة الملحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية أولاً بأول حتى يستطيعوا التصرف في ظل رؤية واضحة واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. لذلك يتم تقسيم حياة الوحدة الاقتصادية إلى فترات دورية غالباً ما تكون (سنة مالية) وفي نهاية كل فترة يتم قياس نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من خلال مقابلة مصروفات الفترة بإيرادات نفس الفترة، كما يتم إعداد قائمة المركز المالي في نهاية تلك الفترة.

*ثانياً: المبادئ المحاسبية Accounting Principles:

تعرف المبادئ المحاسبية بأنها قانون عام أو إرشادات لحل مشاكل محاسبية طارئة أو اتخاذ إجراءات محاسبية معينة. وهناك أربعة مبادئ أساسية في المحاسبة:

1. التكلفة التاريخية Historical Cost

يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن التكلفة تقيد في السجلات المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق قد يحدث (فيما عدا الاستخدام) في قيمة تلك المعاملة. فمثلاً شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي اشترت بها وتظل في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد.

2. التحقق (الاعتراف بالإيراد): Revenue Recognition

يعني هذا المبدأ أن الوحدة الاقتصادية لا تعترف بالإيراد وتسجله في سجلاتها إلا بعد تحققه فعلاً، ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند حدوث واقعة البيع أو تقديم الخدمة ويتم ذلك عند تسليم السلعة المباعة أو تقديم الخدمة، حيث أنه عند هذه النقطة تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد.

3. المقابلة Matching

نتيجة لتقسيم حياة الوحدة الاقتصادية إلى فترات دورية فإن الأمر يتطلب لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية أن يحمل إيراد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف. وهذا ما يعرف بمبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف، وهو من المبادئ المحاسبية الهامة والتي تعتمد عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتائج الأعمال في نهاية الفترة.

4. الإفصاح Disclosure

ويعني هذا المبدأ أنه عند إعداد القوائم المالية يجب أن يكون هناك علانية تامة، بحيث لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تضر بالمستفيدين من هذه القوائم، أو قد تساهم في اتخاذ قرار معين. ويجب على المحاسب أن يلتزم جانب الحياد عند إعداد هذه القوائم وذلك بالإفصاح التام عن جميع المعلومات بغض النظر عن مدى تأثيرها على هذه القوائم.

*ثالثاً: القيود او المحددات المحاسبية Accounting entries or limitations:

هناك ثلاث محددات او قيود على المعلومات المحاسبية تتمثل بالآتي:

1. الأهمية النسبية Materiality

يقصد بالأهمية النسبية أن الاهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ففي حين أنه يجب من الناحية النظرية معالجة جميع العناصر كبرت أم صغرت بنفس الطريقة، إلا أنه في الواقع العملي كثيراً ما تهمل الطريقة الصحيحة للمعالجة عند ما ترتبط بقيمة صغيرة نسبياً. فعلى سبيل المثال يمكن توزيع تكلفة السيارة التي تقدر فترة استخدامها بثلاث سنوات على فترات الاستخدام. بينما لا يتم توزيع تكلفة المهتمات المكتبية التي يقدر استخدامها خلال نفس الفترة وذلك نظراً لأن تكلفة مثل هذا التوزيع لا تتناسب مع العوائد التي يمكن الحصول عليها من المعالجة الأكثر دقة.

2. التكلفة / المنفعة Cost Benefit

عند إعداد المعلومات المحاسبية ينبغي على الوحدة الاقتصادية الموازنة تكاليف اعدادها والمنافع المتوقع ان تستمد من استخدام هذه المعلومات، بحيث تفوق منافعها تكاليف اعدادها.

3. التحفظ (الحيطة والحذر) Conservatism

في الكثير من المواقف المتعلقة بتقييم الموجودات وتحدي الدخل، تكون هناك عدة قيم تمثل بدائل في مجال التقييم. وفي هذه الحالة فإن المحاسبة يختار البديل الذي يترتب عليه عدم زيادة قيمة الدخل وبالتالي عدم زيادة قيم عناصر الموجودات بقائمة المركز المالي. وهذا المفهوم يعد تطبيقاً لقاعدة الحيطة والحذر بمعنى عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إلا عند تحققها فعلاً. بينما تكوين مخصصات للخسائر المتوقعة.

المفاهيم والمصطلحات الأساسية في المحاسبة:

العملية المالية:

هي عملية تبادل السلع والخدمات ذات المنفعة بين طرفين هما الوحدة الاقتصادية والغير، أو قد تتم العملية المالية داخل الوحدة نفسها، وغالباً ما تكون وسيلة التبادل هذه هي النقود. والتي بواسطتها يتم تسجيل قيمة العملية في الدفاتر المحاسبية.

الموجودات Assets

هي كل ما تملكه الوحدة الاقتصادية من حقوق وموارد وله قيمة نقدية، سواء كانت هذه الحقوق والموارد ضمن حوزتها وتداولها أو كانت في ذمة الغير، حيث تعبر الموجودات عن أوجه الاستثمارات في أموال الوحدة الاقتصادية سواء كانت

داخلها أو خارجها. وتنقسم الموجودات إلى قسمين: - موجودات ثابتة (طويلة الأجل) حيث تستغل داخل الوحدة الاقتصادية لأكثر من فترة مالية واحدة كالألات والعقارات والأثاث وغيرها.

موجودات متداولة (قصيرة الأجل) وهي الموجودات التي يتم الحصول عليها لغرض القيام بالعملية الإنتاجية أو لغرض المتاجرة خلال فترة مالية واحدة أو كالنقدية الموجودة في الخزينة أو البنك وكذلك المدينون " عملاء الوحدة الاقتصادية " والبضاعة الجاهزة لغرض البيع.

المطلوبات Liabilities

عبارة عن الالتزامات أو التعهدات على الوحدة الاقتصادية تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض وتنقسم إلى قسمين:

أ-المطلوبات الثابتة/ طويلة الأجل: Fixed liabilities

هي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة مثل القروض العقارية أو الصناعية والسندات وأوراق الدفع طويلة الأجل.

ب- المطلوبات المتداولة/ قصيرة الأجل: Current Liabilities

هي المبالغ المستحقة للسداد خلال السنة المالية أو ما على الوحدة الاقتصادية من التزامات يلزم تسديدها خلال السنة المالية مثل قرض تجاري (قرض قصير الأجل)

حقوق الملكية Owner's Equity

هي عبارة عما يملكه أصحاب الوحدة الاقتصادية من اموال فيها، أو هي عبارة عن الالتزامات على الوحدة الاقتصادية تجاه ملاكها وهي تشمل المبلغ الذي تم استثماره بالإضافة إلى الأرباح التي حققها المشروع.

المصروفات Expenses

هي التدفقات المالية الخارجة من الوحدة المحاسبية والتي تؤدي إلى نقص أحد الموجودات أو زيادة أحد المطلوبات أو كلاهما معاً أي هي مبالغ تدفعها الوحدة لغرض تسهيل أداء أنشطتها المختلفة. وتنقسم إلى قسمين:

- مصروفات رأسمالية: هي مبالغ تدفعها الوحدة الاقتصادية للحصول على سلع أو موجودات أو منافع طويلة الأجل " مثل شراء الأراضي، المباني، السيارات " .

- مصروفات إيرادية: وهي مبالغ تنفقها الوحدة الاقتصادية لغرض الحصول على السلع والخدمات ذات الاستخدامات قصيرة الأجل والتي لا تتعدى الفترة المالية الواحدة وذلك لغرض الحصول على الإيراد السنوي.

الإيرادات Revenues

وهي التدفقات المالية الداخلة إلى الوحدة المحاسبية والتي تؤدي لزيادة أحد الموجودات أو تخفيض أحد المطلوبات أو كلاهما معاً. وأيضاً تنقسم الإيرادات إلى قسمين:

-إيرادات رأسمالية: وهي الأرباح أو العوائد الناتجة عن بيع أحد الموجودات الثابتة للوحدة بسعر يفوق القيمة الدفترية للموجود.

-إيرادات إيرادية: وهي الإيرادات الناتجة عن عمليات الوحدة الاقتصادية الاعتيادية كبيع السلع والخدمات خلال الفترة المحاسبية للوحدة.

أنواع الشركات حسب الملكية وطبيعة النشاط

تنقسم الوحدات الاقتصادية حسب شكلها القانوني إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. **المشروع الفردي Sole Proprietorship**: ويمتلكه شخص واحد، وغالباً ما يكون المالك هو المدير، وفي ظل

هذا النوع من المشاريع عادة ما يكون المالك مسؤولاً بصفة شخصية عن الديون والالتزامات المتعلقة بالمشروع، وهو من يتمتع بالأرباح.

2. **شركات الأشخاص Partnership:** وهي شركات تنشأ بين اثنين أو أكثر من الأشخاص (الشركاء أو المالكين) والاستثمار بأعمال مشتركة واقتسام المخاطرة بين الشركاء والمساهمة بأموال أو موجودات كحصة في رأس المال أو بخيرات فنية، وفيها يكون جميع الشركاء متضامنون أو مسؤولون مسؤولية غير محدودة عن ديون والتزامات الشركة. ومن امثلتها شركات تجار التجزئة والمهن لاسيما القانونية والطبية والمحاسبية.

شركات الاموال او الشركات المساهمة: يمتلك رأس المال عدد كبير من الاشخاص يطلق عليهم المساهمين، ويديرها مجلس ادارة منفصل عن المالكين، وتكون مسؤولية المالكين عن ديون الوحدة الاقتصادية محدودة بمقدار رأسمالهم المقسم الى أسهم متساوية القيمة.